



اسم المقال: تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية وابعادها الدولية

اسم الكاتب: أ.م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/451>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 21:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



Recruitment of Children in African Armed Conflicts and its International Dimensions

Asst. Prof. Dr. Mustafa Ibrahim Salman

University of Baghdad/ Center of Strategic and International Studies

dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 11/1/2022 accepted date: 28/2/2022 Publication date: 1/12/2022

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi64.585>



This work is licensed under a [Creative Commons](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract:

African countries are among the countries in the world that suffer from the phenomenon of child recruitment in wars and conflicts. There are many reasons behind it, including the nature of the human formation of children, the societal violence to which they are exposed, lack of access to education, economic hardships, as well as the role of African wars and conflicts and other reasons that compelled children to join armed groups and participate in military operations. The recruitment of children is divided into two types, compulsory and voluntary, and this leads to many humanitarian and security repercussions that are not limited to a specific period of time but extend to subsequent generations, and due to its seriousness, the international community has stopped against it. For this reason many international conventions and agreements are enacted against the recruitment of child soldiers, as well as the international role in limiting it.

Keywords: child soldiers, Africa, United Nations, United States, European Union.

تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية وابعادها الدولية

أ. م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/١/١١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٢/٢٨ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٢/١

المخلص:

تعد الدول الافريقية من اكثر دول العالم التي تعاني من ظاهرة تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات، ويقف وراءها العديد من الاسباب منها طبيعة التكوين البشري للأطفال، والعنف المجتمعي الذي يتعرضون له، وقلة الحصول على التعليم، والضائقة الاقتصادية، فضلاً

عن دور الحروب والنزاعات الافريقية وغيرها من الاسباب التي اجبرت الاطفال على الانضمام الى الجماعات المسلحة والمشاركة بالعمليات العسكرية، علماً ان تجنيد الاطفال يقسم على نوعين اجباري وطوعي، وقد ادى ذلك الى العديد من التداعيات الانسانية والامنية التي لا تنحصر بمدة زمنية معينة بل تمتد الى الاجيال اللاحقة، ونظراً لخطورتها فقد وقف المجتمع الدولي بالضد منها، ولأجل ذلك شرعت العديد من المواثيق والاتفاقات الدولية المناهضة لتجنيد الاطفال، فضلاً عن الدور الدولي في الحد منها.

الكلمات المفتاحية: تجنيد الاطفال، افريقيا، الامم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الاوربي.

المقدمة

يحدث في الحروب والنزاعات عمليات تجنيد الاطفال لاسيما من الجماعات المسلحة غير الحكومية، ويتم استخدامهم في عمليات عنف شديدة الخطورة منها عمليات نهب واعدام وهجمات انتحارية، وهذا يولد جيل في غاية الخطورة كون نشأته غير طبيعية، إذ تتم تربية الاطفال في صفوف الجماعات المسلحة لاسيما المتطرفة التي تفتقر الى المعايير الانسانية والاخلاقية، وفي الواقع ان الاطفال في افريقيا هم أكثر عرضة لعمليات التجنيد بحكم هشاشة الواقع الامني والاقتصادي والتعليمي والسياسي، فكلها عوامل استغللتها الجماعات المسلحة غير الحكومية والارهابية في تجنيد الاطفال عبر اساليب التهريب والترغيب مستغلين بالوقت ذاته الفجوة الامنية وضعف قدرة الحكومات على تطبيق القانون.

وقد افضى تجنيد الاطفال الى العديد من التداعيات لعل ابرزها التداعيات الانسانية، إذ ادت الى حرمان الاطفال من الصحة والتعليم والحماية، وتعرضهم لمختلف الوبئة والامراض وسوء التغذية، كما عانى الاطفال من اضرار كبيرة في صحتهم الجسدية والعقلية بسبب الصدمات النفسية التي عانوا منها سواء بسبب الاحتجاز او المشاركة المباشرة في العمليات القتالية، ولم يقف الامر عند حد المعاناة الانسانية بل تعرض

الاطفال الى معاناة اقتصادية كبيرة، وتراجع كبير في مستوى معيشتهم، فضلاً عن ذلك ان تجنيد الاطفال ينطوي على تداعيات امنية وسياسية كونهم سيشكلون عامل ضعف استقرار سياسي وأمني، واحتمالية تجنيدهم ضد الحكومة من قبل المعارضة السياسية والحركات المتطرفة.

ولهذا فان خطورة تجنيد الاطفال لاسيما في افريقيا اوجدت موقف دولي رافض لها، وبالفعل وقف القانون الدولي الانساني، والمنظمات الاقليمية والدولية ضدها، وحرمتها وعدتها جريمة حرب.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في دراسة حالة تُنذر بتداعيات بالغة الخطورة على الاجيال اللاحقة ألا وهي تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات الافريقية، وفي حالة عدم معالجتها والحد منها فأنها ستقضي مستقبلاً الى كوارث انسانية، ونظرًا لتعقدها وخطورتها فان الحد منها ومعالجتها تتطلب جهدًا دوليًا، بسبب ضعف امكانات الدول الافريقية في التعامل مع تجنيد الاطفال بمفردها من دون دعم اقليمي ودولي لها.

إشكالية البحث:

ان الاشكالية الرئيسية التي يبنى عليها البحث ان تجنيد الاطفال يعد من الحالات التي تصدى لها القانون الدولي الانساني والمنظمات الاقليمية والدولية وكذلك الدول، واصدرت لهذا الغرض العديد من التشريعات الدولية غير ان ذلك لم يمنع من انتشار عمليات تجنيد الاطفال لاسيما في افريقيا، وعليه فان التساؤل الرئيس هو ما اسباب عمليات تجنيد الاطفال في افريقيا والوسائل المتبعة لهذا الغرض؟، ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع مجموعة من الاسئلة وهي:

١. ماذا يقصد بمفهوم تجنيد الاطفال؟، وما تداعيات تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية؟.

٢. ما هو موقف القانون الدولي الانساني من تجنيد الاطفال؟، وكيف تعامل المجتمع الدولي مع تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية؟.

٣. ما مستقبل تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية؟.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة له تداعياته الذي لا ينحصر بجيل الاطفال الذين يتم تجنيدهم وانما تنقل تبعاتها السلبية الى الاجيال التي بعدها لاسيما في افريقيا بحكم مجموعة من الاسباب، وعلى الرغم ان المجتمع الدولي والقانون الدولي الانساني وقف بالضد منها، بيد ان الاطفال مازالوا ضحية الحروب والنزاعات المسلحة سواء بالتجنيد ام بالأضرار الناتجة عنها.

هيكلية البحث:

يهدف الاحاطة بموضوع البحث والاجابة على تساؤلات الاشكالية فقد تضمن البحث ما يأتي:

المطلب الاول: تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية المفهوم والاسباب.

المطلب الثاني: تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية الوسائل والتداعيات.

المطلب الثالث: التعامل الدولي مع تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية.

المطلب الرابع: مستقبل تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية.

المطلب الاول: تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية المفهوم والاسباب

تعددت مصطلحات وصف ظاهرة الاطفال الذين يتم استعمالهم في الحروب والنزاعات فهناك من يسميهم "اطفال الحروب"، والآخر يطلق عليهم "الاطفال المجندون" أو "الجنود الاطفال" أو "عسكرة الطفولة"، أو "الطفل المحارب" وغيرها من المصطلحات التي تشير الى مضمون واضح ومحدد هو اشراك الاطفال قسراً أو تغريباً بهم في الاعمال القتالية، بالوقت ذاته ان هناك العديد من الاسباب التي دفعت بالأطفال ان يكونوا مجندين في الحروب والنزاعات وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

أولاً: مفهوم تجنيد الاطفال

يمكن تعريف تجنيد الاطفال بانه " كل من جند طفلاً دون سن الثامنة عشرة من عمره بقصد إشراكه في عمليات قتالية أو غيرها من الأعمال المتصلة بها كحمل الأسلحة أو المعدات أو الذخيرة أو نقلها أو زراعة المتفجرات أو الاستخدام في نقاط التفتيش أو المراقبة أو الاستطلاع أو تشتيت الانتباه أو استخدامه كدرع بشري أو في مساعدة الجناة وخدمتهم بأي شكل من الأشكال أو غير ذلك من الأعمال القتالية " (منجد ٢٠١٥، ١٢٧). وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مصطلح الجنود الاطفال بانهم "كل شخص لم يتجاوز عمره ١٨ سنة وعضو في القوات المسلحة الحكومية أو في الجماعات المسلحة النظامية أو غير النظامية أو مرتبط بتلك القوات، سواء كانت هناك أم لم تكن حالة من الصراع المسلح"، كما عرفتهم المفوضية الاوربية بانهم " الأشخاص الذين لم تتجاوز اعمارهم ١٨ سنة، وسبق ان شاركوا بشكل مباشر او غير مباشر في الصراع العسكري المسلح" (النادي ٢٠١٥، ٥٤).

فضلاً عن ذلك عرفت (كراسا ميشيل) في تقريرها الذي قدمته الى الامم المتحدة في العام ١٩٩٦ الجنود الاطفال بانهم " كل طفل أقل من ١٨ سنة يتم تجنيده بالقوة أو بشكل يتعارض مع إرادته أو حتى برغبته فيما لو رغب الطفل أن يكون جندياً، فالأمر لا يتعلق بحرية الاختيار أو بإشراكه بأي شكل كان بالأعمال العسكرية من مجموعات مسلحة"، وفي السياق ذاته انعقد مؤتمر الكاب الدولي في العام ١٩٩٧ بخصوص الجنود الاطفال نسبة الى مدينة الكاب في جنوب افريقيا الذي عرف الجنود الاطفال بانهم " كل شخص أقل من ١٨ سنة يتم تجنيده أو استخدامه من قوة أو مجموعة مسلحة أيأ كان العمل الذي سيمارسه معها سواء كان فتاة أم صبياً يتم استخدامهم كمقاتلين، طباطخين، حاملين، سعاة بريد، جواسيس أو لأغراض جنسية" (خليل ٢٠١٩، ٢٨٠).

ومن وجهة نظر الباحث ان تجنيد الاطفال هو "انضمام الاطفال دون السن ١٨ من كلا الجنسين بالترهيب او بالترغيب الى صفوف الجماعات المسلحة سواء كانت نظامية ام

غير نظامية كالتنظيمات الارهابية او المعارضة السياسية، وارغامهم على المشاركة بالعمليات العسكرية بصورة مباشرة او غير مباشرة، والتي ترتقي الى مستوى جرائم الحرب ويفترض ان يعاقب كل محرض عليها كمجرم حرب".

ثانياً: اسباب تجنيد الاطفال

تُعد القارة الافريقية من أكثر قارات دول العالم التي تنشط فيها عمليات تجنيد الاطفال من الجماعات المسلحة مقارنة بباقي دول العالم (٩٦، ٢٠٠٨، Vautravers). وفي الواقع ان اسباب تجنيد الاطفال في افريقيا كثيرة ومتنوعة تختلط فيها الاسباب العامة التي تشترك بها جميع الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، فضلاً عن الاسباب الخاصة التي تعاني منها القارة الافريقية، وعليه يمكن تحديد أبرز هذه الاسباب باختصار:

١. طبيعة التكوين البشري للأطفال

يتميز الاطفال بعمر المراهقة عن البالغين بقلّة شعورهم بالخوف، فبحكم طبيعتهم البشرية هم في طور التكوين أو التشكل مما يسهل السيطرة عليهم والتأثير فيهم كونهم يعتمدون على الحماية والتوجيه لاسيما الذين فقدوا أهلهم ومن يحميهم، كما انهم يدينون بالولاء والطاعة للشخص او الجماعة التي تسطير عليهم، ويمكن التلاعب بهم نفسياً من طريق اتباع أساليب بحقهم كالتجوع والترجيع والضرب والتلقين العقائدي وتعاطي الكحول والمخدرات بل والاعتداء الجنسي عليهم، مما يجعلهم اكثر طاعة لما يُملى عليهم، وبذلك يصبح الاطفال أقل شعوراً بالخوف ويتقبلون القيام بالعمليات الخطرة، ولهذا يتم تفضيلهم عن البالغين، فضلاً عن ذلك اسهم انتشار الاسلحة الصغيرة بدور كبير في تسهيل مشاركة الاطفال كجنود في الحروب والنزاعات لسهولة حملها واستخدامها (٤٧، ٢٠١٦، Dudenhofer).

٢. الاسباب المجتمعية والثقافية

يُعاني الاطفال في افريقيا من جميع اشكال العنف وهي مشكلة منتشرة على نطاق واسع ومثيرة للقلق العميق، إذ يتعرض الاطفال للعنف في المنازل والمدارس والمؤسسات وفي

أماكن العمل والشوارع، وتتنوع مظاهر هذا العنف بدءاً بالعنف الجسدي لاسيما الضرب، والعنف النفسي والجنسي لاسيما التحرش والاعتصاب والإساءة اللفظية، وكذلك الممارسات التقليدية الضارة التي تعطي الشرعية للعنف، والزواج المبكر، وغيرها من الممارسات التقليدية الموروثة من الاجيال ولها عدة تأثيرات سلبية ، وقلة فرص حصولهم على التعليم المناسب، وبشكل عام يعاني الأطفال الافارقة من قلة الاحترام في حياتهم اليومية، علمًا ان جميع هذه السلبيات التي يعاني منها الاطفال في المرحلة المبكرة من اعمارهم يكون لها تأثير دائم في تكوينهم الشخصي، بل انها ستحكم سلوكه اللاحق حتى مرحلة البلوغ (٣٢، ٢٠٠٨، Ababa). مما يولد بالنتيجة لدى الاطفال شعورا بالإحباط وعدم الثقة فيسهل تجنيدهم من الجماعات المسلحة.

٣. الاسباب الاقتصادية:

تعاني الدول الافريقية العديد من المشكلات الاقتصادية منها الفقر والجوع والنزوح القسري، وشحة المياه، وضعف البنية التحتية ولاسيما الطاقة وانتشار الأوبئة والامراض وارتفاع الجريمة، وتضاؤل تحقيق التنمية المستدامة، وتزايد نسبة اللاجئين اذ احتلت سبع دول افريقية وهي (جنوب السودان والسودان والصومال وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وإريتريا) من ضمن أعلى عشر دول في العالم تؤوي لاجئين، وهذا يزيد من الضغط الاقتصادي على الدول المستقبلية للاجئين، ولذلك فان العديد من الدول الافريقية توصف وفق المؤشرات العالمية بانها دول هشة، إذ فشلت في أداء وظائفها الأساسية لاسيما توفير الأمن وفرص العمل وتقديم الخدمات لجميع لمواطنيها، وعليه أفضى تدهور الاوضاع الاقتصادية الى تفاقم حدة مشكلات الصراع المسلح وتزايد تداعياته السلبية، علمًا ان هشاشة بعض الدول الافريقية لا تؤثر في مواطنيها فقط، وانما لها تداعياتها الاقليمية والدولية (Fragility 2019, 1067-1069). فبحسب تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه للعام ٢٠٢١ الصادر من الامم المتحدة فان أفريقيا شهدت تراجعًا اقتصاديًا غير مسبوق بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا

(كوفيد ١٩)، الذي ترك اثار سلبية كبيرة على التنمية المستقبلية لدول القارة، إذ شهدت انكماشًا اقتصاديًا في العام ٢٠٢٠ يُعد الأشد منذ (٢٧) سنة مضت (Nations 2021, 88). وتحت الضغط الاقتصادي الذي تعاني منه بعض العائلات الافريقية، ومن أجل البقاء على قيد الحياة أرسلت ابنائها للانضمام الى الجماعات المسلحة، أملاً في الحصول على الطعام او بعض الاموال (Vision 2021). وعليه استغلت الجماعات المسلحة هذا الواقع لتجنيد الاطفال مستغلين التردّي الاقتصادي لعوائلهم.

٤. الحروب والنزاعات المسلحة

تعاني الدول الافريقية من النزاعات والحروب الاهلية، مما الحق الدمار بالكثير من دولها واطفان فرص تحقيق بناء السلام (٨٨, ٢٠٠٤ Yartey). وما فاقم من خطورة ذلك هو انتشار الاسلحة ولاسيما الاسلحة الصغيرة على نطاق واسع في الدول الافريقية، فبحسب تقرير مسح الاسلحة الصغير للعام ٢٠١٩ الصادر من المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية ان عدد الاسلحة الصغيرة المنتشرة بيد الجهات غير الحكومية في افريقيا بلغ أكثر من (٤٠) مليون قطعة سلاح أي ما يقرب من (٨٠ %) من جميع الأسلحة الصغيرة المنتشرة في افريقيا (٣١, ٢٠١٩ Survey).

وعلى الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) ولا سيما على الجانب الصحي والاقتصادي، إلا ان تقرير اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي للعام ٢٠٢٠ الصادر من معهد ستوكهولم الدولي لا بحاث السلام (سيبري) أكد بان الإنفاق العسكري العالمي في العام ٢٠٢٠ بلغ (١٩٨١) مليار دولار، وهو أعلى مستوى انفاق منذ العام ١٩٨٨، وفيما يخص افريقيا فقد بلغت نسبة انفاقها العسكري (٤٣,٢) مليار دولار بزيادة وصلت (٥,١ %) عن العام ٢٠١٩ و (١١ %) عن العام ٢٠١١ (٦-١, ٢٠٢١ silva). مما تقدم يتضح ان اسباب تجنيد الاطفال لاسيما في افريقيا تتبع من البيئة الداخلية، التي اسهمت بدرجات متفاوتة في تمكين الجماعات المسلحة من تجنيدهم، وبذلك اصبح الاطفال ضحايا الموروث الثقافي والعادات الاجتماعية، والتردّي الاقتصادي، وانتشار

السلاح، وضعف الحكومات وغيرها، بالوقت ذاته لم تتم المعالجة الجذرية والحقيقة لمعظم هذه الاسباب مما يجعلهم مستقبلاً عرضة لأخطار التجنيد.

المطلب الثاني: تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية الوسائل والتداعيات
تتم عملية تجنيد الاطفال في العمليات القتالية عبر وسائل معينة، كما انه ينطوي على تداعيات عدة وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً: وسائل تجنيد الاطفال

تتنوع وسائل وطرق تجنيد الاطفال في العمليات العسكرية من الجماعات المسلحة ولاسيما الارهابية منها، وهي بصورة عامة تتركز في وسيلتين أساسيتين هما:

١. التجنيد الاجباري:

تلجأ الجماعات المسلحة الى وسيلة اختطاف الاطفال كوسيلة رئيسة للتجنيد، وهي من أكثر الوسائل شيوعاً في القارة الافريقية، علماً ان ذلك متوقف بدوره على مسألتين الاولى هي مدى احتياج الجماعات المسلحة للأطفال لتجنيدهم، والثانية مدى توفر بعض السمات البدنية في الاطفال من حيث الصحة والقوة على حمل السلاح وغيرها (حوبه ٢٠١٣، ١٤٦-١٤٧).

ومن الجدير بالذكر انه غالباً ما يتم اختطاف الأطفال من المنازل او المدارس ومن ثم تجنيدهم، ويتعرض الاطفال الى التعذيب والاعمال الشاقة والتدريب والاستغلال الجنسي لإجبارهم على القتال، كما يجبر الاطفال على ارتكاب جرائم مروعة، وفي حالة رفضهم يتعرضون للتعذيب او القتل، فضلاً عن ذلك ان الاطفال المختطفين من الجماعات الارهابية قد ولد اشكالية كبيرة تتمثل بتشبعهم بالأفكار المتطرفة التي غذتها بهم هذه الجماعات (Ababa 2008, 36).

٢. التجنيد الطوعي:

أن دوافع انتماء الاطفال الى الجماعات المسلحة طوعية لعل ابرزها: الفقر وغياب التعليم، والبحث عن الشعور بالأمان الذي توفره هذه الجماعات، ورد المظالم والقمع والتمييز وسوء المعاملة التي يتعرضون لها من الجماعات المسلحة او الاثنيات المعادية

لهم، وفقدانهم لأسرهم ومن يحميهم كل ذلك ولد الرغبة لدى بعض الاطفال في الانتقام ممن الحق بهم هذه الاضرار، وفي المقابل فان هذه الجماعات تقدم نفسها على انها الملاذ الامن لهؤلاء الاطفال، ولأجل ذلك تقدم لهم مزايا مادية كالحصول على الطعام والمكافآت المالية لاسيما التي ترتبط بعمليات النهب، ومزايا غير مادية مثلاً منحهم رتب داخل هذه الجماعات، مما يمنحهم هوية تميزهم وتربطهم بأقرانهم وقادتهم (Dudenhoefer 2016, 59).

فضلاً عن ذلك ان تغرب الاطفال عن بيئتهم ومحيطهم الطبيعي بتركهم لقراهم ومدارسهم سيولد لديهم شعور بالعزلة وضعف الانتماء وتفكك العلاقات الاسرية، وفقدانهم لهويتهم الشخصية، مما سيشكل دافعاً طوعياً لانضمام الاطفال الى الجماعات المسلحة سعياً منهم للاحساس بهوية الانتماء الى مجتمع ما، بالرغم من خطورته والعنف الذي سيتعرضون له (Vision 2021).

ومن الضروري التأكيد على مسألة مهمة وهي ان التجنيد الطوعي بالرغم انه اختياري لكن هو في حقيقته ينطوي على الاكراه، ذلك ان انتماء الاطفال الى هذه الجماعات جاء من باب انه لا خيار لديهم، وعدم وجود بدائل آمنة، ولا مهرب من الاضطهاد الذي يتعرضون له سوى الانتماء الى هذه الجماعات التي استقطبتهم بدوافع اثنية او دينية او اقتصادية أو خوفاً من الصراع الدائر نفسه وغيرها.

ثانياً: تداعيات تجنيد الاطفال

ان تداعيات انخراط الاطفال في العمليات القتالية وانضمامهم الى صفوف الجماعات المسلحة كثيرة، وما يزيد من خطورتها ان تداعياتها لا تنحصر بمدة الحرب والنزاع المسلح بل تمتد الى مدة أطول، ذلك ان تراكمات التجارب السيئة التي عاشها الاطفال المجندون ستنتقل الى الاجيال اللاحقة، وعموماً يمكن ذكر ابرز هذه التداعيات وهي:

١. التداعيات الانسانية

ان التداعيات الانسانية لتجنيد الاطفال في افريقيا كثيرة ومتنوعة، ويمكن ذكرها باختصار بانها تؤدي الى حرمان الاطفال من الرعاية الصحية، إذ تتعرض صحة الاطفال خلال الحروب والنزاعات الى عدة مخاطر لعل منها اصابة الكثير منهم بالمalaria والحصبة والكوليرا والتهاب السحايا والأيدز وغيرها، كما يصاب الاطفال بسوء التغذية الذي يؤدي في بعض الحالات الى الموت (Kingsley 2017, 7).

كما ان انفصال الاطفال عن أسرهم سيؤدي الى حرمانهم من طفولتهم ومن الرعاية والحماية، وسيجدون أنفسهم بمفردهم ومشردين مما يجعلهم عرضة لشتى انواع الانتهاك لحقوق الانسان كالاختطاف من الجماعات المسلحة وعصابات الجريمة، والاعتقال، والانتهاك الجنسي، ويأتي الحرمان من فرص التعليم من ابرز التداعيات الانسانية، فمن المؤشرات المقلقة ان اكثر المؤسسات استهدافاً خلال الحروب والنزاعات الافريقية هي المباني المدرسية والمؤسسات التعليمية سواء بالتدمير والاتلاف أم استعمالها لأغراض عسكرية بان تصبح مخازن للأسلحة والذخائر أو تصبح ملاجئ للنازحين من ضغط العمليات العسكرية، ولا يقتصر هذا الحرمان على ما تقدم فحسب، وانما يشمل ايضاً امتناع العوائل عن ارسال اطفالهم خشية اختطافهم من الجماعات المسلحة، الى جانب فقدان الاطفال لاسيما النازحون الى الوثائق والهويات التي تؤيد صحة بياناتهم ، مما يعوق بالنتيجة التحاقهم بالمدارس (Nana 2021).

وبشكل عام فان التداعيات الانسانية للحروب والنزاعات على الاطفال في افريقيا كثيرة فهي تؤدي الى حرمانهم من حقوقهم الاساسية، وزيادة الأمية، وانتشار الأمراض، فعلى سبيل المثال قامت جماعة بوكو حرام الارهابية في نيجيريا بقتل العديد من الاطفال، ودمرت بين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ أكثر من (٩١٠) مدرسة، وأغلقت أكثر من (١٥٠٠) مدرسة أخرى، كما قتل الارهابيون في دولة مالي العديد من المدنيين الأبرياء والمدرسين، وحرقوا المدارس، ودمروا الكثير من الرموز الثقافية في مدينة تمبكتو التاريخية التي تعد من اهم مدن الاسلام في غرب افريقيا، مما حرم الكثير من الاطفال والشباب من فرص

التعليم، وهذا أدى بالنتيجة الى ايجاد جيل غير قادر على ان يكون عامل بناء في التنمية الاقتصادية (١٨-٧، ٢٠١٨, lemos) .

وفي السياق ذاته أكد منتدى سياسة الطفل الأفريقي في تقريره الصادر في العام ٢٠١٩ ان الاطفال وقعوا في قلب منطقتين أفريقيتين تعانيان بشكل كبير من الصراعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والتخلف والأزمات الإنسانية، هما منطقة الساحل في غرب افريقيا ومنطقة شرق افريقيا، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك أكثر من (٣٣٧) الف طفل في دولة مالي بحاجة للحماية، كما تم إغلاق أكثر من (٢٠٠٠) مدرسة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، مما افضى الى حرمان جيل من الاطفال من الحق في التعليم ومستقبل افضل لهم، فبحسب التقرير ان كل طفل واحد من بين اربعة اطفال يعيش في منطقة حرب ونزاع مسلح، واحتلت ست دول افريقية مرتبة الصدارة بعمليات الاختطاف في مناطق النزاع وهي: الصومال ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وجمهورية افريقيا الوسطى، علماً ان التقرير اكد بان ليس التجنيد وحدة أدى الى موت الاطفال في افريقيا، بل هناك العديد من العوامل غير المباشرة، فقد أسهمت الحروب والنزاعات المسلحة في حرمان الاطفال من الرعاية الصحية والجوع مما أدى الى موت أكثر من (٥) مليون طفل افريقي - (٣) مليون منهم رضع - خلال العقدين الماضيين، مما يعني ان الاطفال الذين لقوا حتفهم بشكل غير مباشر في الحروب والنزاعات هم اضعاف ممن قتلوا بشكل مباشر فيها، وعلن التقرير عن الكثير من المؤشرات المقلقة بخصوص تأثير الحروب والنزاعات المسلحة على الاطفال في افريقيا أبرزها (١١-٩، ٢، ٢٠١٩, Ababa) :

١. في جميع أنحاء أفريقيا يعيش (١٥٢) مليون طفل - واحد من كل أربعة - في مناطق الحروب والنزاعات.

٢. ان خمس اطفال العالم المتضررين من الحروب والصراعات يعيشون في افريقيا.

٣. تم تجنيد أكثر من (١٩) ألف طفل في جنوب السودان ضمن الجماعات المسلحة منذ العام ٢٠١٣.

٤. أكثر من ثلث الاطفال تعرضوا للاعتداء الجنسي في جميع الحروب والنزاعات الافريقية.

٥. تم اختطاف أكثر من (٢٠٠٠) طفل في الصومال ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في العام ٢٠١٨.

٦. تم تشويه قرابة (١٥٠٠) طفل على أيدي الجماعات المسلحة في ست دول أفريقية في العام ٢٠١٨.

٧. هلاك أكثر من (٥) مليون طفل افريقي بسبب الامراض والجوع الناجمة عن الحروب والنزاعات خلال العقدين الماضيين.

فضلاً عن ذلك يعاني معظم الاطفال المجندون من عمليات الاحتجاز سواء من الحكومات او الجماعات المسلحة المعادية في اماكن تقتصر الى الاحتياجات الانسانية، وقد تطول مدة احتجازهم مما يشكل ضرراً كبيراً على صحتهم الجسدية والعقلية، وما يزيد من الصعوبات الانسانية لدى هؤلاء الاطفال هي صعوبة عودتهم الى اسرهم ومجتمعاتهم، بسبب الوصم الذي لحق بهم جراء مشاركتهم في العمليات المسلحة والانتهاكات التي ترافقها مما يجعله اهم تحدي للامم المتحدة للطفال من جديد باسرهم ومجتمعاتهم، يذكر ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر سجلت في العام ٢٠٢٠ قرابة (٤٤٠) الف انسان مفقود في افريقيا، وان (٤٥ %) منهم اطفال، وهذا مؤشر خطير له الكثير من التداعيات (١١-٩، ٢، ٢٠١٩، Ababa).

ومن الجدير بالذكر ان الاطفال المجندون يعانون في الغالب من عدة صدمات نفسية بسبب العنف الذي شاركوا فيه او شاهده، ومن ابرز اعراضها القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة والأرق وعدم القدرة على التركيز واضطرابات النوم والكوابيس وسلوكيات عدوانية، وغالباً ما تستمر الاثار النفسية الى مدة طويلة حتى بعد انتهاء الحروب والنزاعات

(٧، ٢٠١٧، Kingsley). وان علاجهم ومساعدتهم ورعايتهم تتطلب اتباع نهج شامل متعدد التخصصات يركز على حماية الاطفال وسلامتهم وضمان حقوقهم، وبذل جهود كبيرة في مجالات الدعم النفسي والاجتماعي، والصحة العقلية والنفسية، فضلاً عن معالجة الدوافع الاساسية لتجنيدهم، وتعزيز البيئة الوقائية لهم، مما يؤدي بالنتيجة الى الحد من تجنيدهم واستغلالهم واهمالهم والإساءة إليهم (٢٠٢١ Vision).

٢. التداعيات الاقتصادية

تفرض الحروب والنزاعات مُعاناة انسانية واقتصادية واجتماعية باهظة، من حيث خسارة في الارواح البشرية، وضعف الاستقرار السياسي، وتدمير للبنية التحتية، وهجرة المواطنين او نزوحهم، وتراجع كبير في الاقتصاد والتنمية، وتدهور القدرة الانتاجية، واضطراب التجارة، وتوجيه معظم ايرادات الدولة الى الانفاق العسكرية، وتعد افريقيا مثلاً حياً لهذه المعاناة، إذ تؤكد التقارير العالمية ان الدول الافريقية التي تعاني من حروب ونزاعات تشهد تراجعاً ملحوظاً في معدلات النمو بمتوسط (٢,٥ ٪)، ويزداد مع تزايد شدة الصراع وطول مدته، كما اجرت هذه التقارير مسحاً لـ(٤٥) دولة أفريقية جنوب الصحراء للمدة من ١٩٨٩ - ٢٠١٩، وتم التوصل الى ان الضحايا والوفيات الناتجة عن الحروب والنزاعات بلغت ذروتها في تسعينيات القرن الماضي، وبعدها انخفضت بشكل كبير في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، ولكنها ارتفعت مجدداً منذ العام ٢٠١٠، لا سيما في منطقة الساحل، كما كشفت هذه التقارير عن تغير في انماط الحروب من حروب اقليمية قائمة بين الدول، وحروب اهلية داخل الدولة الواحدة الى الحرب على الارهاب (٤-٣، ٢٠٢٠، X. F. others). ويعد الاطفال الفئة الاكثر ضرراً من دوامة العنف والحروب والنزاعات، إذ ستؤدي بطبيعة الحال الى انخفاض ملحوظ في مستوى معيشتهم، وعدم ضمان الحياة الكريمة لهم.

٣. التداعيات السياسية والامنية:

ان التداعيات الامنية لتجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات كثيرة، ولعل أبرزها انهم سيشكلون عامل عدم استقرار سياسي، كونهم سيتبنون افكار الجماعات المسلحة او التنظيمات الارهابية او المتطرفة التي ينتمون اليها، مما سيجعلهم في مواجهة مستقبلية مع حكومات دولهم، كما انهم سيكونون عامل ضعف استقرار أمني اذ ستعمل الجماعات المسلحة على استخدام الاطفال المجندين ضد حكومات دولهم او ضد الجماعات المسلحة الاخرى.

علماً ان أبرز التداعيات الامنية هي المخلفات الناجمة عن الحروب والنزاعات، وما يزيد من خطورة هذه التداعيات هي استمرارها حتى بعد انتهاء الحرب، إذ تسبب مخلفات هذه الحروب اضراراً كبيرة لاسيما بحق الاطفال لعدم معرفتهم بخطورتها، كما تعد الالغام الارضية من أكبر التحديات الامنية كونها تتسبب في وفاة أكثر من (١٢) ألف انسان سنويًا في افريقيا (Kingsley 2017, 7).

ولابد من الاشارة الى ان أبرز الدول التي تم فيها تجنيد الاطفال هي: الصومال والسودان وجنوب السودان واوغندا وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وليبيريا وإريتريا وجمهورية افريقيا الوسطى ورواندا، وتم استغلال الاطفال المجندين في العديد من الحروب لتحقيق غايات سياسية، وفي الحقيقة ان من الصعب توثيق عدد الاطفال الذين تم تجنيدهم في افريقيا، وحجم الدمار الذي سببوه (Blessings ٢٠١٤, ١٥, ٢٦).

وعليه يتضح ان تجنيد الاطفال في افريقيا يتم بالإكراه لاسيما من طريق الاختطاف، وحتى الاطفال الذين ينضمون الى هذه الجماعات المسلحة طواعيةً فانه بالمحصلة النهائية هم مُكرهين، ويُعزى ذلك الى فقدانهم من يرعاهم ويحميهم، وترتب على تجنيدهم تداعيات انسانية واجتماعية وثقافية واقتصادية وامنية وسياسية، وما يزيد من خطورة التداعيات انها لا تتحصر بجيل محدد بل تمتد اثارها الى المستقبل.

المطلب الثالث: التعامل الدولي مع تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية

وقف المجتمع الدولي بالضد من تجنيد الاطفال ليس في افريقيا فحسب وإنما على صعيد العالم، بدءاً من المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية، ومروراً بالدور الذي اضطلعت به المنظمات الاقليمية والدولية، فضلاً عن دور بعض القوى الدولية المؤثرة، ونظراً لكثرتها وسعتها سيتم التركيز باختصار على أبرزها، وهي كالآتي:

أولاً: دور القانون الدولي الانساني والمنظمات الدولية:

تصدى القانون الدولي الانساني لهذه الظاهرة، وعد استخدام الأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة انتهاكاً لهذا القانون، وترجع عملية إنشاء الحماية القانونية الدولية للأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة الى نهاية الحرب العالمية الأولى بواسطة عصبة الأمم التي اعتمدت "اعلان حقوق الطفل" في العام ١٩٢٤، والذي أكد على ان الاطفال هم اول من يحصل على الإغاثة في اوقات الشدة (Blessings 2014, 58-59).

كما منحت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لطفل حماية عامة كونه مدنيًا، وحماية خاصة كونه ضمن الفئة المستضعفة، وبسبب تصاعد حدة النزاعات الداخلية والدولية وتزايد عمليات تجنيد الاطفال صدر بروتوكولين اضافيين ملحقين باتفاقية جنيف في العام ١٩٧٧، ركز الاول على عدم الحق في اصدار عقوبة الاعدام بحق الاطفال، والثاني تناول اجلاء الاطفال من المناطق المحاصرة، فضلاً عن ذلك جاءت اتفاقية حقوق الطفل في العام ١٩٨٩ لتعزز حق الحياة للطفل حتى وان تورط في العمليات العسكرية بسبب صغر سنة وعدم قدرته على فهم الامور (مازيغي ٢١٧، ٣٣٠-٣٣٥) (نحال، ٢٠١٦، ٤٨٠-٤٩٥). وفي السياق الافريقي تم الاتفاق في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا في ٧/تموز/١٩٩٠ على "الميثاق الافريقي لحقوق ورفاهية الطفل"، ودخل حيز التنفيذ في ٢٩/تشرين الثاني/١٩٩٩، واكد في مادته (٢٢) على تعهد الدول الافريقية باحترام قواعد القانون الدولي الانساني في الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤثر في الاطفال، وتبني الاجراءات

الضرورية التي تحميهم من مشاركتهم المباشرة في الحروب، والامتناع بشكل خاص عن تجنيدهم، وحماية ورعاية المتضررين منهم بالنزاعات المسلحة (Arusha 1999, 11).

وأدى تفاقم تجنيد الاطفال خلال تسعينيات القرن الماضي بالامم المتحدة الى انشاء ولاية خاصة تعرف باسم " الممثل الخاص للأمم العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح " بموجب قرار من الجمعية العامة في العام ١٩٩٦، وعليه دخلت قضية حماية الاطفال منذ العام ١٩٩٩ في صلب جدول أعمال مجلس الامن المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين (الامم المتحدة، الممثل الخاص للأمم العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح). وخلال هذه المرحلة بلغ القلق الدولي ازاء تجنيد الاطفال الافارقة ذروته، إذ وصل عددهم أكثر من (١٢٠) ألف، مما دعا الى عقد مؤتمر في مابوتو عاصمة موزمبيق في العام ١٩٩٩، وصدر عنه اعلان مابوتو بشأن استخدام الأطفال كجنود (Rena 2007, 2).

وفي إطار التعامل الدولي للحد من تجنيد الاطفال تبنت منظمة العمل الدولية أحد وكالات الامم المتحدة " اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها" في ١٧ حزيران ١٩٩٩، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠، وعدت المادة الثالثة من الاتفاقية في فقرتها الاولى ان " أسوأ أشكال عمل الأطفال " هو " التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ٢). كما عد نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية الذي تم الاتفاق عليه في روما عام ١٩٩٨ ودخل حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٢، تجنيد الاطفال دون سن (١٥) عاماً في القوات المسلحة الزامياً او طوعياً جريمة حرب، ومقاضاة مرتكبيها سواء كانت دولة ام جماعات مسلحة (Geneva 2010, 6, 119).

فضلاً عن ذلك تبنت الامم المتحدة في ٢٥/ايار/٢٠٠٠ " البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة "، ودخل حيز التنفيذ في ٢٣ شباط ٢٠٠٢، واكد في مادته الرابعة على عدم جواز الجماعات المسلحة او الدولة تجنيد من هم دون عمر (١٨) سنة في الاعمال القتالية، وان تأخذ الدول بجميع التدابير

لمنع ذلك (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢، ٤). وبعد ان دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ اختار المجتمع الدولي في العام ٢٠٠٢ يوم ١٢ شباط من كل عام كيوم عالمي لمنع تجنيد الاطفال وأطلق عليه "اليوم العالمي لمكافحة تجنيد الأطفال" ويعرف ايضا باسم "يوم اليد الحمراء" (Nations 2015) .

وفي اطار الجهود الدولية الرامية الى مكافحة تجنيد الاطفال عقد مؤتمر دولي في العاصمة الفرنسية باريس بين ٥ - ٦ شباط ٢٠٠٧، وحمل شعار "حرروا الأطفال من الحرب"، وحضرته (٥٨) دولة ومنظمات دولية واقليمية، وصدر عنه وثيقتين هما "التزامات باريس" وتضمن مجموعة مبادئ قانونية لحماية الاطفال من التجنيد واستخدامهم في الحروب والنزاعات المسلحة، و "مبادئ باريس" وهي الوثيقة الاكثر تفصيلاً وتتضمن "مجموعة واسعة من المبادئ المتعلقة بحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام في النزاع المسلح ، وإطلاق سراحهم وإعادة دمجهم بنجاح في الحياة المدنية" Commitments and Guidelines, 2007) .

كما قادت الامم المتحدة في العام ٢٠١٠ حملة دولية تحت شعار "القضاء نهائياً على تجنيد الاطفال دون سن ١٨"، بهدف حث دول العالم للتصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق بمشاركة الاطفال في النزاعات المسلحة، وجعل القوانين التي تحمي الاطفال اكثر قوة (الامم المتحدة، مجلس الامن، ٢٠١٠، ٦).

وفي الاطار ذاته عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤتمر دولي في العام ٢٠١١، حضرته الاطراف الدولية الموقعة على اتفاقيات جنيف، بخصوص الاطفال المحاصرين في مناطق النزاع المسلح، وتم اعتماد خطة عمل لمدة اربع سنوات تتضمن تدابير منع عملية تجنيد الاطفال في الجماعات المسلحة، واعادة تأهيل الاطفال الذين تم تجنيدهم، كما حمل المؤتمر هذه الجماعات مسؤولية تجنيد الاطفال والاضرار التي يتسببون بها، فضلاً عن تبني برنامج عمل يتضمن تحسين ظروف الاطفال المعيشية، وتأمين بيئة

اجتماعية مستقرة لهم، ولم شملهم بعوائلهم، والعمل على تسريح الاطفال المجندين (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٣، ٧).

ومن الجدير بالذكر ان الامم المتحدة اعلنت في العام ٢٠١٣ ان ابعاد اثار النزاع عن الاطفال تعد مسؤولية قانونية وواجب اخلاقي وتدخل ضمن السلم والامن الدوليين، وعليه قرر مجلس الأمن " أن حماية الأطفال من النزاع المسلح هي جانب مهم من أي استراتيجية شاملة لحل النزاع، وينبغي أن تكون من أولويات المجتمع الدولي"، كما دعت الجمعية العامة الدول الاعضاء الى توفير الحماية الكافية للاطفال من اطراف النزاع، وقد حدد الأمين العام للأمم المتحدة ستة انتهاكات جسيمة ترتكب بحق الاطفال في أثناء النزاعات المسلحة، والتي تمثل الاساس التي يستند عليها لجمع المعلومات والابلاغ عنها، وهي (Zerrougui ٢٠١٣، ٩):

١. "تجنيد واستخدام الأطفال.
 ٢. قتل أو تشويه الأطفال.
 ٣. العنف الجنسي ضد الأطفال.
 ٤. الاعتداء على المدارس أو المستشفيات.
 ٥. خطف الأطفال.
 ٦. منع وصول المساعدات الإنسانية إليهم".
- وفي سياق التنسيق الدولي لمواجهة تجنيد الاطفال وقعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع الاتحاد الافريقي في ١٧ ايلول ٢٠١٣ اعلان نوايا، وارسى الاعلان اسس التعاون في المجالات الاتية (الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، ٢٠١٣، ٨):
١. تبني استراتيجية شاملة لحماية الاطفال في عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.
 ٢. اعضاء الطابع المؤسسي على اجراءات حماية الاطفال استنادًا على المعايير الاقليمية والدولية، ووضع مبادئ توجيهية والتدريب عليها.

٣. إنشاء وحدة متخصصة بحماية الاطفال داخل إدارة السلم والأمن التابعة للاتحاد الافريقي.

٤. وضع برنامج عمل مشترك لمتابعة تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في الإعلان. فضلاً عما تقدم اسهمت منظمة انقاذ الطفولة* بدور مهم في مواجهة تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات المسلحة سواء في افريقيا ام غيرها، علماً انها تعد من اهم المنظمات الفاعلة في هذا المجال، ونسقت جهودها مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، ووضعت لها برنامج (حماية الأطفال في الصراع - PCiC) من ثلاث مراحل، بدأت المرحلة الاولى في العام ٢٠١٣ بعنوان "تعزيز حماية الطفل في عمليات دعم السلام في الاتحاد الأفريقي"، ويستمر لمدة ثلاث سنوات، ويرمي البرنامج الى حماية الاطفال وضمان حقوقهم في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وتطوير مناهج وأدوات تدريبية مخصصة لهذا الغرض لموظفي دعم السلام، وبعدها بدأت المنظمة بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج موسع بعنوان "دمج حماية الطفل في مجلس السلم والأمن الأفريقي" بين الاعوام ٢٠١٧ - ٢٠١٩، ويرمي الى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على دعم السلام ومنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وفي سياق استجابة المنظمة لمواجهة تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات الافريقية بدأت بتنفيذ المرحلة الثالثة من برنامجها ويستمر لمدة اربع سنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣، والهدف الرئيس له هو "ضمان أن جميع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء يتمتعون بالحماية الكافية من العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال" (Kapur ٢٠٢٠, ٩-١٠) كما اسهمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف من جانبها في الحد من تجنيد الاطفال، وإطلاق سراح المجندين منهم، وإعادة دمجهم بالحياة المدنية، لاسيما وأنها تنشط في (١٩٠) دولة، وتبذل جهود كبير لتوفير الحياة الطبيعية للأطفال من صحة وتعليم وحماية وغيرها، علماً انها أطلقت حملة "اطفال لا جنود" من نيويورك في ٦/اذار/٢٠١٤ (The United Nations Children's, 2017). وقد عملت اليونيسيف منذ العام ٢٠١٧

على إطلاق سراح (٨٧٠٠) طفل من الجماعات المسلحة في جميع انحاء العالم لاسيما في افريقيا، ومساعدتهم على العثور على أسرهم واعادة دمجهم بالحياة العامة، وقدمت لهم الحماية والتعليم والتدريب والرعاية الصحية وعلاجهم من الصدمات التي تعرضوا لها، كما حصلت اليونيسيف على (٤,٢) مليون دولار لإطلاق سراح (٢١٠٠) طفل محتجز لدى الجماعات المسلحة في جنوب السودان (Sarah Ferguson, 2020). علمًا ان القوات المسلحة والجماعات المسلحة في جنوب السودان جندت أكثر من (١٩) ألف طفل في حروبهم، وقد عملت اليونيسيف خلال الاعوام ٢٠١٣ والى ٢٠٢١ على المساعدة في إطلاق سراح (٣٧٨٥) طفل جندتهم هذه القوات والجماعات المسلحة، واعادة دمجهم بمجتمعاتهم (Benjamin Takpiny, 2021). ولا بد من التأكيد على مسألة مهمة وهي ان المجتمع الدولي تبنى استراتيجية لمحاربة تجنيد الاطفال تقوم على ثلاثة ركائز وهي: الاولى تسمية الجناة وفضحهم، والثانية عزل الجناة، والثالثة استعمال الأدوات القانونية لمعاقبتهم، وكان على رأس هذه الجهود مجلس الامن بقراراته وتقاريره السنوية حول الاطفال والنزاع المسلح، وقد مثلت عامل ضغط ضد الجماعات المسلحة، وتمكنت من تحييد بعضها، وعملت على انتهاء تجنيد بعض الاطفال واطلاق سراحهم واعادة دمجهم بمجتمعاتهم لاسيما في الصومال وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا، والتنسيق بهذا الخصوص مع المحكمة الجنائية الدولية وتوجيه تهم لمن عمل على تجنيد الاطفال، وهذا يُعد مؤشر مهم يدل على ان جهود المجتمع الدولي من قواعد واتفاقيات دولية الخاصة بمنع وتجريم تجنيد الاطفال قد نجحت في الحد من تجنيد الاطفال، بل ان هذا الواقع اجبر بعض الجماعات المسلحة والمعارضة السياسية في افريقيا بالامتناع عن تجنيد الاطفال خشية معاقبتهم مستقبلاً من الامم المتحدة، ومحاولة منها لكسب الاعتراف بها من المجتمع الدولي إذ نجحت في استلام السلطة، فضلاً عن سعي بعضها الى الحصول على مساعدات (٨٣-٨٢، ٢٠١٩ Haer). ومن نافلة القول الاشارة الى ان مجلس الامن أصدر (١١) قراراً دولياً حرم تجنيد الاطفال وادانها،

وهي القرار (١٢٦١) في العام ١٩٩٩، والقرار (١٣١٤) في العام ٢٠٠٠، والقرار (١٣٧٩) في العام ٢٠٠١، والقرار (١٤٦٠) في العام ٢٠٠٣، والقرار (١٥٣٩) في العام ٢٠٠٤، والقرار (١٦١٢) في العام ٢٠٠٥، والقرار (١٨٨٢) في العام ٢٠٠٩، والقرار (١٩٩٨) في العام ٢٠١١، والقرار (٢٠٦٨) في العام ٢٠١٢، والقرار (٢١٤٣) في العام ٢٠١٤، واخرها القرار رقم (٢٢٢٥) في ١٨ حزيران ٢٠١٥ (الامم المتحدة، ٢٠١٥، ١).

ثانياً: الدور الدولي

أدركت القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي ان تجنيد الاطفال لاسيما في افريقيا تتم غالباً من الجماعات المسلحة غير الحكومية (٩٦، ٢٠٠٨، Vautravers). ونظراً لسعة الموضوع سنتناول الموقف والدور الامريكي والاوربي من تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية.

١. دور الولايات المتحدة:

تعد الولايات المتحدة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة على انه انتهاك لحقوق الإنسان، وأحد أشكال الاتجار بالبشر، ومن أسوأ أشكال عمل الأطفال، وجريمة حرب، ولأجل ذلك شرعت قانون منع تجنيد الاطفال في العام ٢٠٠٨، الذي يقيد المساعدات الامنية للدول التي تجند الاطفال في الحروب والنزاعات المسلحة، ويفرض القانون على وزير الخارجية نشر اسماء الدول التي تستخدم الاطفال كجنود، وبالفعل نشرت وزارة الخارجية الامريكية منذ العام ٢٠١٠ قائمة بأسماء هذه الدول ضمن تقاريرها السنوية الخاصة بالاتجار بالبشر، ويمنح القانون للرئيس الامريكي صلاحية التنازل عن جميع او بعض القيود الامنية المفروضة على دولة معينة بهذا القانون اذا كان ذلك يخدم المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، على ان يتضمن ذلك تعهد من الرئيس بان "حكومة هذه الدولة تتخذ خطوات فعالة ومستمرة لمعالجة مشكلة الجنود الأطفال"، علماً انه تم اضافة مواد اخرى لهذا القانون في العام ٢٠١٨، واصبح ساريًا للمفعول منذ العام ٢٠١٩، واما ابرز الدول الافريقية التي حددتها وزارة الخارجية الامريكية في العام ٢٠٢٠ وتشهد عمليات تجنيد

للأطفال فهي: الكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيا، ومالي، ونيجيريا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان (Weber ٢٠٢٠، ١-٢).

٢. الدور الأوربي:

إن التعامل الأوربي مع قضية تجنيد الأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة جاء بسبب ما تمثله من انتهاك خطير لحقوق الإنسان، ونظرًا لاتساع الموضوع سيتم التركيز على دور الاتحاد الأوربي كونها منظمة قارية تشمل معظم الدول الأوربية، والتركيز بالوقت ذاته على الدور الفرنسي بحكم ماضيها الاستعماري في القارة الأفريقية، والدور الذي تؤديه في هذه القارة من خلال رابطة الدول الفرنكفونية أي الناطقة باللغة الفرنسية والتي كان بعضها خاضع للاستعمار الفرنسي.

أ. دور الاتحاد الأوربي:

توصلت دراسة صادرة من اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوربي أنه منذ العام ٢٠١٠ تم تجنيد الأطفال في أغلب الحروب والنزاعات المسلحة وفي كل مناطق العالم تقريبًا، وعلى الرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة إلا أن الدراسة أكدت بأن الأطفال شاركوا في جميع النزاعات الكبرى، وأنهم يحتلون ما بين (١٠ إلى ٤٠ %) من حجم القوات المسلحة سواء كانت حكومية أم غير حكومية، وأما الدول الأفريقية التي حصل فيها تجنيد للأطفال بحسب الدراسة فهي: (جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وتشاد، ورواندا، والصومال)، وعلى الرغم من أهمية رادع الملاحقة القضائية الدولية لمجندي الأطفال ومرتكبي جرائم الحرب بصورة عامة، بيد أنها تعد بالوقت ذاته قضية حساسة سياسياً في أفريقيا، ومع ذلك فإن الاتحاد الأوربي دعم أنظمة العدالة الجنائية الدولية والوطنية في الدول الأفريقية، لتعزيز سيادة القانون من خلال برامجه التنموية، كما قدم الاتحاد الأوربي تمويل لمنظمات المجتمع المدني لدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية، فعلى سبيل المثال قدم الاتحاد الأوربي مساعدات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز العدالة المدنية والعسكرية

وجهاز الشرطة فيها، وتعويض الأطفال عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها (Vandenhole ٢٠١٤, ٣, ١٠, ٢٨).

وفي السياق ذاته مول الاتحاد الاوربي مشروع مشترك مع منظمة العمل الدولية للتكامل الاجتماعي والاقتصادي في جنوب ووسط الصومال للمدة من ١ تشرين الاول ٢٠١٢ ولغاية ٣١ اذار ٢٠١٤، لإعادة دمج الاطفال الذين تم تجنيدهم سابقاً بالقوات الحكومية والجماعات المسلحة ومساعدتهم اقتصادياً، وكذلك حماية الأطفال المعرضين لخطر التجنيد من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة، وذلك بتوفير عمل يليق بهم (International Labour Organization, 2014).

ومن الجدير بالذكر ان الاتحاد الاوربي عد حماية الأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة من أولوياته، وعليه تبنى في تشرين الثاني ٢٠٢٠ خطة عمل خاصة بحقوق الانسان والديمقراطية للمدة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٤، تتضمن مشاريع تنموية وانسانية، واهم الدول الافريقية التي شملتها هذه الخطة فهي الصومال ونيجيريا وجنوب السودان، وتساهم هذه المشاريع في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، ومنع العنف، وإطلاق سراح الأطفال المجندين بالجماعات المسلحة والقوات الحكومية، ومساعدتهم في البحث عن أسرهم ولم شملهم، وإعادة إدماجهم بالحياة العامة، فضلاً عما تقدم طالب الممثل الأعلى للاتحاد الأوربي (جوزيب بوريل) في شباط ٢٠٢١ المجتمع الدولي "بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، وتأمين إطلاق سراحهم، وضمان إعادة دمجهم"، وأضاف " نحن على استعداد للاستجابة للاحتياجات التعليمية العاجلة للأطفال، لأن التعليم أمر بالغ الأهمية في منع تجنيد الأطفال واستخدامهم" (United Nations Office, 2021).

ب. الدور الفرنسي:

نسقت فرنسا جهودها مع الامم المتحدة لحماية الأطفال من النزاعات المسلحة ومن خطر التجنيد، فقد أيدت فرنسا قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على الحكومات والجماعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الاطفال، كما نظمت فرنسا مؤتمراً وزارياً

بعنوان "حماية الأطفال من الحرب" بالاشتراك مع اليونسيف في ٢١/شباط/٢٠١٧، بهدف احياء الجهود الدولية لمواجهة تجنيد الاطفال، وبالفعل تم اطلاق سراح أكثر من (٦٥) الف طفل تم تجنيده على صعيد العالم، كما خصصت فرنسا (٣٠٠) مليون يورو لتعزيز التعليم في افريقيا بهدف اعادة دمج الاطفال المتأثرين بالحروب والنزاعات المسلحة، علماً ان استراتيجية التعامل الفرنسي مع تجنيد الاطفال في افريقيا تقوم على ثلاث ركائز وهي (Children and armed conflicts, 2020):

- يجب ان تحظى الإجراءات الخاصة بحماية الأطفال من التجنيد باهتمام كبير من ممثلي الأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين، وان يتم تطبيقها على الارض.
- " يجب إدراج حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة في ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ذلك ان قوات حفظ السلام قد تواجه الجنود الأطفال على الأرض"، مما يتطلب حمايتهم.

- "وضع حد للإفلات من العقاب كشرط رئيس لوضع حد لتجنيد الاطفال، ولهذا أكدت فرنسا على أهمية مساهمة المحكمة الجنائية الدولية كأداة لمكافحة إفلات المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الأطفال من العقاب، وكأداة لردع المخالفين المحتملين".

مما تقدم يتضح ان ظاهرة تجنيد الاطفال حظيت باهتمام كبير من المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، إذ وجدت فيها تهديداً للأمن والسلم الدولي، بحكم التداعيات المترتبة عليها والتي لا تنحصر بعمر المجندين والمنطقة الجغرافية، بل امتدت لتصبح عابرة للحدود الوطنية، كما ان انعكاساتها لا تنحصر بجيل الاطفال المجندين وانما تمتد سلوكياتهم العدوانية الى الاجيال اللاحقة.

المطلب الرابع: مستقبل تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية

يتمحور مستقبل تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات المسلحة وفق أحد المشاهد الثلاث الآتية:

أولاً: مشهد تزايد تجنيد الاطفال:

يقوم هذا المشهد على العديد من المؤشرات والمعطيات التي سبق وان تمت الاشارة اليها في البحث، وهي كثيرة منها طبيعة البيئة الداخلية التي يعيش فيها الاطفال من تقاليد موروثة وممارسات خاطئة ترتكب بحق الاطفال تجعلهم عرضة للتعنيف سواء في المنزل ام المدرسة او الاماكن العامة، وهذا ينعكس على سلوكية الاطفال وتجعلهم أكثر تقبلاً لظاهرة العنف، ومن ثم رغبتهم بممارستهم عند بلوغهم بحق الاطفال من بعدهم. كما ان الازمات الاقتصادية المتوالية على الدول الافريقية جعلت من العديد من شعوبها تعيش ضائقة اقتصادية، ويمثل الانضمام الى الجماعات المسلحة أحد المغريات لتحسين واقعهم الاقتصادي، فضلاً عن ذلك ان ضعف سيادة الدولة وقدرتها على تنفيذ القانون على كامل التراب الوطني فسح الطريق امام الجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية والمتطرفة لممارسة عملياتها واختطاف الاطفال وتدريبهم وتغذيتهم بالأفكار المنحرفة والمتطرفة، كما ان قلة الوعي وضعف الحصول على التعليم المناسب سهل بدوره تجنيد الاطفال.

فضلاً عن ذلك ارتفاع نسبة الاطفال والشباب في افريقيا، يرافقه ضعف معظم الحكومات الافريقية ومؤسساتها العامة، جعل من شعوب هذه الدول تعاني من انظمة اقتصادية وسياسية وتعليمية وصحية ضعيفة مما جعل الاهتمام باحتياجات الأطفال اقل اهمية على الصعيد الحكومي والشعبي، وهذا انعكس بدوره على قلة وريادة الخدمات المقدمة للأطفال، كلها عوامل تجعل من افريقيا مستقبلاً ارض خصبة لتجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات المسلحة.

وبناء عليه فان جميع هذه المؤشرات تعطي دلائل مرشحة لاحتمال تصاعد وتيرة تجنيد الاطفال في العمليات المسلحة من الجماعات المسلحة، ومن وجهة نظر الباحث انه بالرغم من قوة هذا المشهد فانه يعد قليل التحقق بسبب الدور الاقليمي والدولي والمواثيق

والمعاهدات لاسيما المعنية بحقوق الاطفال التي قيدت من هذه الظاهرة، كما ان الدول التي تتغاضى عنها تجعلها امام انتقاد ومسؤولية امام المجتمع الدولي.
ثانياً: مشهد تراجع تجنيد الاطفال:

يبني هذا المشهد على افتراض ان الدول الافريقية ستعتمد على معالجة جميع المشكلات التي تعاني منها لاسيما المؤدية الى تجنيد الاطفال، منها توفير الحياة الحرة الكريمة للأطفال، وسن القوانين التي تقرض عدم تعنيفهم وفرضها بالقوة، ووضع حد ومكافحة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والارهابية والمتطرفة التي تعمل على تجنيد الاطفال، وتحسين فرص التعليم، ومحاربة التقاليد الموروثة التي تسيء الى الاطفال، وتحسين الخدمات، ومعالجة كل الأسباب المحرصة والدافعة الى تجنيد الاطفال، أي العمل على حماية الاطفال في مناطق الحروب والنزاعات باتباع نهج شامل بتوفير بيئة آمنة لهم، وتعزيز فرص بناء السلام، لضمان عدم انجرارهم الى دوامة العنف والالتحاق بالجماعات المسلحة.

ومن وجهة نظر الباحث فان فرص تحقق هذا المشهد المتفائل قليلة التحقق، كون ان هناك اختلافات هيكلية في بنية الدولة الافريقية، ومشكلات مجتمعية مرتبطة بتقاليد يصعب الخلاص منها، فضلاً عن ضعف الدول الافريقية أصلاً عن تحقيق الاصلاح المنشود والقضاء على هذه الظاهرة.

ثالثاً: مشهد استمرار تجنيد الاطفال:

يستند هذا المشهد على مجموعة من المؤشرات الواقعية النابعة من الطبيعة المعقدة التي تمر بها دول القارة الافريقية، ومنها معاناة العديد من المجتمعات الافريقية من حروب ونزاعات عسكرية داخلية وخارجية، وهذا انعكس بشكل او باخر على طبيعة هذه المجتمعات وميل بعضها الى العنف والاعتياد على المظاهر المسلحة والذي اصبح بمرور الوقت مسألة طبيعية في حياتهم اليومية.

كما ان الجماعات المسلحة لاسيما المتمردة ترى في الحروب الاهلية والنزاعات بانها فرصة اقتصادية لها كونها تسمح لهم بأعمال النهب والانتقام وفرض السيطرة غير المشروعة على جماعات اثنية اخرى او حتى التعدي على سلطة الدولة، وهذا يعني بالنتيجة ان الاطفال يعيشون في بيئة غير مستقرة مهددة باندلاع الصراع كون الاسباب الجذرية لها لم يتم حلها، ذلك ان معظم هذه الحروب والنزاعات لم تحل نهائياً بالنصر او بتسوية مرضية لأطراف النزاع، وعليه في ظل هذه البيئة المعقدة فان الاطفال يمثلون جنود رخيصين نسبياً يسهل تجنيدهم بالإكراه او بالاختيار.

فضلاً عما تقدم ان الدور الدولي في التصدي لهذه الظاهرة قد نجح جزئياً في الحد منها غير انه لم يتمكن من وضع حد نهائي لها، مما يعطي دليلاً على استمرار هذا الواقع وان كان بحدود دُنيا. وبناءً على استقراء معطيات الواقع الافريقي، واستناداً الى مؤشرات هذا المشهد فانه من وجهة نظر الباحث هو الاقرب الى التحقق كونه الأكثر واقعية.

الخاتمة:

ان تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات لاسيما في افريقيا يقف وراءه مجموعة من الاسباب، وينبع اغلبها من البيئة الداخلية التي ينشأ فيها الاطفال، فبحكم تكوينهم البشري الضعيف، وعدم قدرتهم على التمييز بين مجريات الاحداث ومعرفة حقائقها، وقلة فرص حصولهم على التعليم المناسب، وطبيعة الاعراف والتقاليد المتوارثة من الاجيال التي تجعل من العنف الممارس ضد الاطفال مسألة طبيعية وليست مرفوضة اجتماعياً، كما أسهمت النزاعات والحروب الاهلية وانتشار السلاح بدورها، فضلاً عن تدهور الاوضاع الاقتصادية كلها أسباب سهلت عمليات تجنيد الاطفال لاسيما من الجماعات المسلحة، علمًا ان تجنيد الاطفال اتخذ وسيلتين رئيسيتين هما التجنيد الاجباري والتجنيد الطوعي، وهنا لا بد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي ان التجنيد الطوعي لا تعني الرغبة المستقلة للأطفال بالانضمام الى الجماعات المسلحة وبمحض ارادتهم وعن دراية تامة بمخاطرها، وانما جاء نتيجة انعدام الخيارات الأخرى، ولعدم وجود بدائل آمنة أخرى.

ومن الجدير بالذكر ان تجنيد الاطفال ينطوي على تداعيات كبيرة تستمر الى الاجيال اللاحقة، كما ان خطورتها تتعدى الحدود الوطنية، فإلى جانب الانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان فان لها تداعياتها المدمرة على الروابط الاجتماعية، وعلى التنمية الاقتصادية، وعلى الامن والاستقرار السياسي لأي بلد، كما ينطوي على تهديد حقيقي لبناء سلام مستدام.

وعلى الرغم ان الاطفال لا يتحملون مسؤولية اندلاع الحروب والنزاعات لكن ما يؤسف له انهم أكبر ضحاياها ليس في افريقيا فحسب وانما في اغلب الدول التي تحصل فيها الحروب والنزاعات، وعليه فان تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات المسلحة تعد جريمة حرب، وانتهاك صارخ لحقوق الانسان، مما يتطلب تضافر الجهود الدولية ولاسيما الافريقية لإدانتها وايقافها، فكان ذلك دافعا قويا لاتخاذ المجتمع الدولي خطوات عدة للحد من تجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات المسلحة، ويأتي في مقدمتها المواثيق والاتفاقيات الدولية، والدور الذي اضطلعت به المنظمات الدولية والاقليمية، فضلاً عن دور القوى المؤثرة في النظام الدولي، من حيث تجريمها وعد مرتكبيها مجرمي حرب، ولهذا فان تحرير الاطفال واعادة دمجهم بمحيطهم الاسري والمجتمعي يمثل اولوية للمجتمع الدولي لتعزيز الامن والسلم والاستقرار.

شواهد توضيحية:

* هي منظمة غير حكومية بريطانية، ومقرها الرئيس في لندن، وتأسست في العام ١٩١٩، ومختصة بالدفاع عن الاطفال على صعيد العالم، وتقدم مساعدات لأجل ذلك، ولديها (٢٨) مكتب حول العالم، وتنسق عملها مع منظمات غير حكومية، وتنشط في (١٢٠) دولة. ينظر: ويكيبيديا، منظمة أنقذوا الأطفال، ٢٠٢١.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B0%D9%88%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84

قائمة المصادر:

المصادر باللغة العربية:

الوثائق:

الامم المتحدة، قرار مجلس الامن رقم (٢٢٢٥)، رقم الوثيقة (S/RES/2225)، ٢٠١٥/٦/١٨.

الامم المتحدة، مجلس الامن، الاطفال والنزاع المسلح، رقم الوثيقة (S/2010/181)، ١٦/٦/٢٠١٠.
الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، رقم الوثيقة (A/HRC/25/46)، ٢٦/١٢/٢٠١٣.
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأطفال المرتبطون بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، ٢٠١٣.
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، رقم الوثيقة ١٨٢، ١٩/١١/٢٠٠٠.
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ٢٣/٢/٢٠٠٢.

البحوث:

حويه، عبد القادر. ٢٠١٣. "حظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة: دراسة تحليلية في ضوء الاتفاقيات الدولية." مجلة البحوث والدراسات، العدد ١٥.
خليل، صفوان مقصود. ٢٠١٩. "التجريم الدولي لتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة." مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٦، العدد ٢ (كانون الاول)
مازيغي، نوال. ٢٠١٧. "الحماية الخاصة للأطفال أثناء النزاعات المسلحة بين النص والواقع." مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٦، العدد ١.
منجد، د. منال مروان. ٢٠١٥. "الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد إشراكهم في أعمال قتالية مجرم أم ضحية." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣١، العدد ١.
النادي، محمد. ٢٠١٥. "الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني." المستقبل العربي، العدد ٤٣٧ (تموز).
نحال، صراح. ٢٠١٦. "الحماية الدولية للأطفال من التجنيد والاشتراك في العمليات العسكرية." مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٣٠، العدد ٤.
الانترنت:

الامم المتحدة، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/the-special-representative-of-the-secretary-general-for-children-and-armed-conflict/>

ويكيبيديا، منظمة أنقذوا الأطفال، ٢٠٢١.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B0%D9%88%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84

List of references:

- United Nations, (2015): Security Council Resolution No. 2225, Document No. (S/RES/2225), 06/18/2015.
- United Nations, Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict.
- United Nations, Security Council, (2010): Children and Armed Conflict, Index No. (s/2010/181), 6/16/2010.
- United Nations, Human Rights Council, (2013): Annual Report of the Special Representative of the Secretary-General on Children and Armed Conflict, Document No. (A/HRC/25/46), 12/26/2013.
- Houba, Abdelkader (2013): Prohibition of the recruitment of children in armed conflict: an analytical study in the light of international agreements, Journal of Research and Studies (Algeria: El-Oued University, No. 15).
- Khalil, Safwan Maqsoud (2019): International Criminalization of Child Recruitment in Armed Conflict, University of Sharjah Journal of Legal Sciences (Sharjah: University of Sharjah, Vol. 16, No. 2, December).
- International Committee of the Red Cross, (2013): Children associated with armed forces or armed groups.
- Mazighi, Nawal (2017): Special protection for children during armed conflicts between text and reality, Journal of Legal and Political Research and Studies (Algeria: Blida University, Volume 6, Issue 1)
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, (2000): Convention on the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour, Document No. 182, November 19, 2000.
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, (2002): Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict, February 23, 2002.
- Munjed, Dr. Manal Marwan (2015): The Child in the Crime of Recruiting Children with the Intent to Involve them in Combat Actions, Criminal or Victim, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences (Damascus: Damascus University, Faculty of Law, Volume 31, Number 1).
- Al-Nadi, Muhammad (2015): Child Soldiers under International Humanitarian Law, The Arab Future (Beirut: Center for Arab Unity Studies, Issue 437, July).

- Nahal, Nawal (2016): International Protection of Children from Recruitment and Participation in Military Operations, Journal of Prince Abdelkader University of Islamic Sciences (Algeria: Constantine, Prince Abdelkader University of Islamic Sciences, Vol. 30, No. 4).
- A special module on child labour and armed conflict, (2010): Supporting Children's Rights through Education, the Arts and the Media (Geneva: International Labour Organization).
- Ababa, Addis (2008): The African Report on Child Wellbeing 2008 – How Child-friendly are African governments, (: The African Child Policy Forum).
- Addis Ababa (2019): In the Firing Line The War on Africa's Children ,African Child Policy Forum.
- Alexandre J. Vautravers, (2008): Why Child Soldiers are Such a Complex Issue, Refugee Survey Quarterly (England: Oxford University Press, Vol. 27, No. 4, December).
- Anke Hoeffler, Fragility and development in Africa (2019): An introduction, Review of Development Economics (United States: New Jersey, John Wiley & Sons, Vol. 23, No. 3, August).
- Arusha (1999): African Charter on the Rights and Welfare of the Child, (African Court on Human and Peoples' Rights).
- Benjamin Takpiny, (2021): Use of children in armed conflict must end: UNICEF, Anadolu Agency.
- <https://www.aa.com.tr/en/africa/use-of-children-in-armed-conflict-must-end-unicef/2142632>
- Children and armed conflicts, (2020): Permanent mission of France to the United Nations in New York. <https://onu.delegfrance.org/Children-and-armed-conflicts-10458>
- Diego lopes da silva and others, (2021): Trends in world military expenditure 2020, SIPRI Fact Sheet (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute – SIPRI, April).
- Dudenhoefer, Anne-Lynn (2016): Understanding the Recruitment of Child Soldiers in Africa, Conflict Trends (South Africa: Durban, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, No. 2,).
- Francis Blessings Kakhuta-Banda, (2014): The Use of Child Soldiers in African Armed Conflicts: A Comparative Study of Angola and Mozambique (Master Thesis, Johannesburg, the University of the Witwatersrand, the Faculty of Humanities and Social Sciences).
- International Labour Organization, (2014): Prevention of child recruitment and reintegration of children associated with armed forces and groups in south central Somalia.

https://www.ilo.org/africa/technical-cooperation/WCMS_231671/lang--en/index.htm

Kapur, Nidhi (2020): 2020 – 2023 Gender Strategy Protecting Children Affected by Armed Conflict in Sub Saharan Africa Programme (Nairobi: Save the Children).

Kingsley, Breanna V. (2017): The Effects that War Has on Children and Child Soldiers (United States: Michigan, Eastern Michigan University).

Iemos, Samy (2018): The Role of Conflict in Sub-Saharan Africa (United States: California, Claremont McKenna College).

Michael A. Weber, (2020): Child Soldiers Prevention Act: Security Assistance Restrictions, In Focus (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. IF10901, Version 10, November).

Nana, Valery Mbaoh (2021): Children in armed conflict situations are particularly vulnerable to a myriad of risks that deprive them of a childhood, International Committee of the Red Cross, Geneva, 5 January.

<https://www.icrc.org/en/document/africa-children-in-armed-conflict-situations>

Nations, United (2021): World Economic Situation and Prospects 2021 (New York: Department of Economic and Social Affairs).

Rena Ravinder, (2007): Child Rights Convention and its Implementation, MPRA Paper (Munich: Munich University Library, Vol.22, No.1&2, December).

Roos Haer, (2019): Children and armed conflict: looking at the future and learning from the past, Third World Quarterly (England: Routledge Taylor & Francis Group, Vol. 40, No. 1).

Sarah Ferguson, (2020): UNICEF Is Working to Free Child Soldiers Around the World, The United Nations Children's Fund – UNICEF.

<https://www.unicefusa.org/stories/unicef-working-free-child-soldiers-around-world/35474>

Survey, Small Arms (2019): Weapons Compass: Mapping Illicit Small Arms Flows in Africa, (Geneva: Graduate Institute of International and Development Studies).

The Paris Commitments and Guidelines, New York: United Nations, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2007.

<https://reliefweb.int/report/world/paris-commitments-and-guidelines>

The United Nations Children's Fund – UNICEF, (2017): Recruitment and use of children in government forces in conflict must end, New York.

<https://www.unicef.org/turkey/en/press-releases/recruitment-and-use-children-government-forces-conflict-must-end>

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), (2021): International Day against the Use of Child Soldiers: Joint statement by EU High Representative Josep Borrell & SRSB for Children & Armed Conflict Virginia Gamba, New York.

<https://reliefweb.int/report/world/international-day-against-use-child-soldiers-joint-statement-eu-high-representative-0>

United Nations, 4 out of 10 child soldiers are girls, Office of the Secretary General's Envoy on Youth, 2015.

<https://www.un.org/youthenvoy/2015/02/4-10-child-soldiers-girls/>

Vautravers Alexandre J. (2008): Why Child Soldiers are Such a Complex Issue, Refugee Survey Quarterly (England: Oxford University Press, Vol. 27, No. 4, December).

Vision World International, (2021): Child soldiers What you need to know, United Kingdom, Uxbridge,

<https://www.wvi.org/stories/child-protection/child-soldiers-facts-and-foundations>

Wouter Vandenhoele and others, (2014): Child soldiers and the EU policy on children and armed conflict (Brussels: European Parliament).

Xiangming Fang and others, (2020): The Economic Consequences of Conflict in Sub-Saharan Africa, IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund, No. WP/20/221, October).

Yartey, Charles Amo (2004): The Economics of Civil War in Sub-Saharan Africa, In book Postconflict economics in sub-Saharan Africa : lessons from the Democratic Republic of the Congo (Washington: International Monetary Fund).

Zerrougui, Leila (2013): The Six Grave Violations Against Children During Armed Conflict: The Legal Foundation, Working Paper (New York: United Nations, Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, No. 1).